



TRENDS GLOBAL
تريندز جلوبال



JORDAN VIRTUAL OFFICE

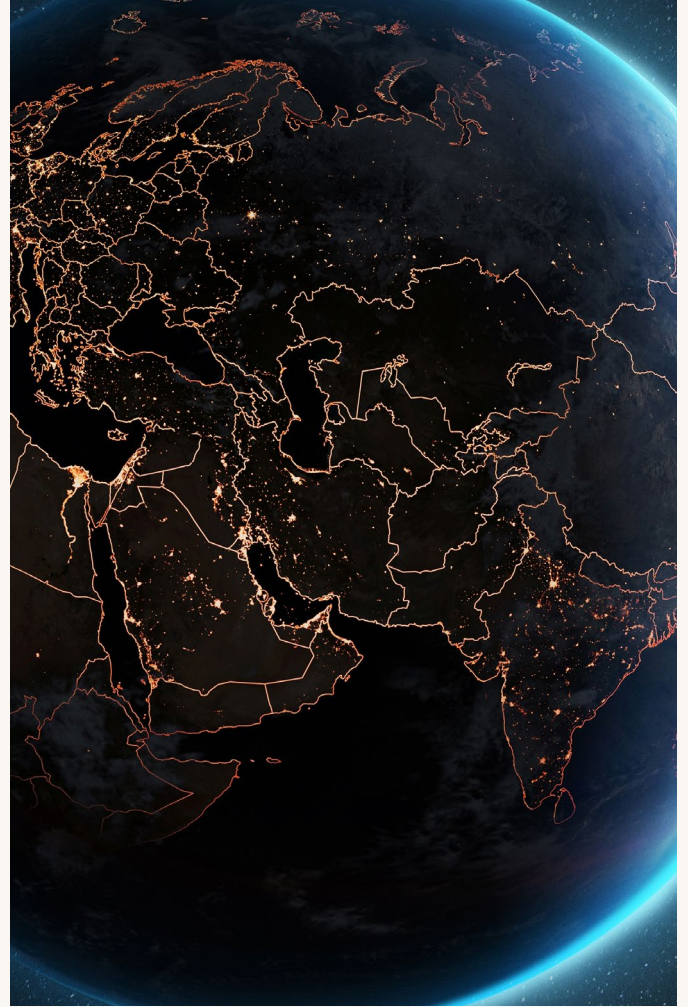
رؤى ليفانتين

LEVANTINE INSIGHTS
Magazine



العدد 4
Issue No. 4

هل تتغير خريطة النفوذ في بلاد الشام؟ من قوة الدولة إلى قوة الشبكات



لطالما كانت خرائط النفوذ في الشرق الأوسط تُقرأ من خلال الجيوش والحدود والتحالفات. فالدولة التي تمتلك اقتصاداً أكبر، وجيشاً أقوى، وموقعاً جغرافياً مهماً، كانت تمتلك بالضرورة مساحة أكبر من التأثير. لكن هذه المعادلة، وإن لم تفقد أهميتها، لم تعد كافية وحدها لفهم طبيعة القوة في المنطقة.

فخلال العقود الأخيرة، دخلت إلى معادلة النفوذ عناصر جديدة: الشركات متعددة الجنسيات، رؤوس الأموال، التكنولوجيا، البيانات، سلاسل الإمداد، الموانئ والممرات التجارية، والمنظمات الدولية. وأصبحت بعض القرارات الاقتصادية والتكنولوجية قادرة على إنتاج آثار جيوسياسية تتجاوز في أحيان كثيرة حدود الدولة نفسها.

وهذا التحول لا يعني أن الدولة فقدت موقعها المركزي، بل يعني أن مصادر القوة أصبحت أكثر تعقيداً، وأن النفوذ أصبح نتيجة القدرة على الجمع بين هذه المصادر وربطها ببعضها. وتبدو هذه التحولات أكثر وضوحاً في المناطق التي تتقاطع فيها الجغرافيا السياسية مع التجارة والطاقة والأمن، وفي مقدمتها بلاد الشام وامتداداتها نحو العراق وتركيا والخليج.

ومن هنا يبرز السؤال: **هل تتغير خريطة النفوذ في بلاد الشام؟**

للإجابة، ربما علينا أولاً أن نسأل سؤالاً أكثر جوهرية: **من يملك القوة في النظام الإقليمي الجديد؟**

عندما لم تعد القوة تعني الجيش وحده

كان منطق القوة التقليدي واضحاً نسبياً: الأرض، والجيش، والموارد، والقدرة على فرض القرار. وما زالت هذه العناصر أساسية؛ فقد بلغ الإنفاق العسكري العالمي في عام 2025 نحو 2.887 تريليون دولار¹، مسجلاً أعلى مستوى في بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) مع استمرار الإنفاق العسكري العالمي في الارتفاع للعام الحادي عشر على التوالي.

وفي الشرق الأوسط، بلغ الإنفاق العسكري نحو 218 مليار دولار في 2025، فيما أنفقت تركيا نحو 30 مليار دولار، بزيادة 7.2% عن العام السابق².

هذه الأرقام تؤكد أن القوة الصلبة لم تختف، وأن الدولة لا تزال اللاعب الأكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بالأمن والسيادة واستخدام القوة.

لكن المشكلة تبدأ عندما نحاول تفسير النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي بالطريقة نفسها.

ففي الاقتصاد العالمي، لا تتحرك الدول وحدها. فالشركات الكبرى تدير رؤوس أموال واستثمارات وشبكات إنتاج وتوزيع عابرة للحدود، بينما تحدد المؤسسات الدولية جزءاً من القواعد التي تعمل ضمنها الأسواق. وفي عام 2025 ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 6% إلى نحو 1.6 تريليون دولار، وفق تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2026³، إلا أن هذا النمو كان شديد التركيز في عدد محدود من الاقتصادات والقطاعات.

فالدولة تمتلك السيادة والقانون والجيش والحدود، والشركات تمتلك رأس المال والتكنولوجيا وشبكات الإنتاج، والمنظمات الدولية تمتلك أدوات التمويل ووضع المعايير وإدارة الأزمات. أما شبكات التجارة والطاقة والنقل فتخلق أشكالا من الترابط قد تجعل دولة ما أكثر أهمية بسبب موقعها في شبكة إقليمية، وليس بسبب حجم اقتصادها وحده.

ويعكس تقرير المخاطر العالمية 2026 هذا التحول⁵؛ إذ يحذر المنتدى الاقتصادي العالمي من تعمق المواجهة الجيو-اقتصادية، حيث تستخدم الحكومات بصورة متزايدة أدوات اقتصادية لتحقيق أهداف مرتبطة بالأمن القومي، بالتزامن مع تصاعد التعددية القطبية والضغط على النظام متعدد الأطراف. وهنا تتغير طبيعة المنافسة نفسها.

لم يعد التنافس يدور حول من يمتلك مساحة جغرافية أكبر فقط، وإنما حول من يستطيع بناء شبكة أكبر من العلاقات والتدفقات والمصالح.

الدولة التي تمتلك ميناءً مهمًا تصبح جزءًا من شبكة التجارة. والدولة التي تتحكم في طريق بري أو خط سكة حديد تصبح جزءًا من شبكة النقل. والدولة التي تمتلك قطاعًا تكنولوجيًا متقدمًا تدخل في شبكات البيانات والابتكار. أما الدولة التي تجمع هذه العناصر، فتتحول إلى مركز نفوذ يتجاوز حجمها الجغرافي.

وهذه الفكرة تحديدًا تجعل بلاد الشام ساحة مهمة لفهم التحول في موازين القوى.

وبذلك، لم تعد القوة الاقتصادية مجرد حجم الناتج المحلي للدولة، بل أصبحت مرتبطة أيضًا بقدرتها على جذب الاستثمار، والتحكم في سلاسل الإمداد، وامتلاك البنية التحتية، وربط الأسواق بعضها ببعض.

أما التكنولوجيا، فقد أضافت طبقة جديدة بالكامل إلى هذه المعادلة. ففي المنطقة العربية، وصلت تغطية النطاق العريض المتنقل إلى نحو 95% من السكان⁴، وفق الاتحاد الدولي للاتصالات، لكن الفجوات لا تزال قائمة في الاستخدام والقدرة على تحمل التكلفة والمهارات الرقمية.

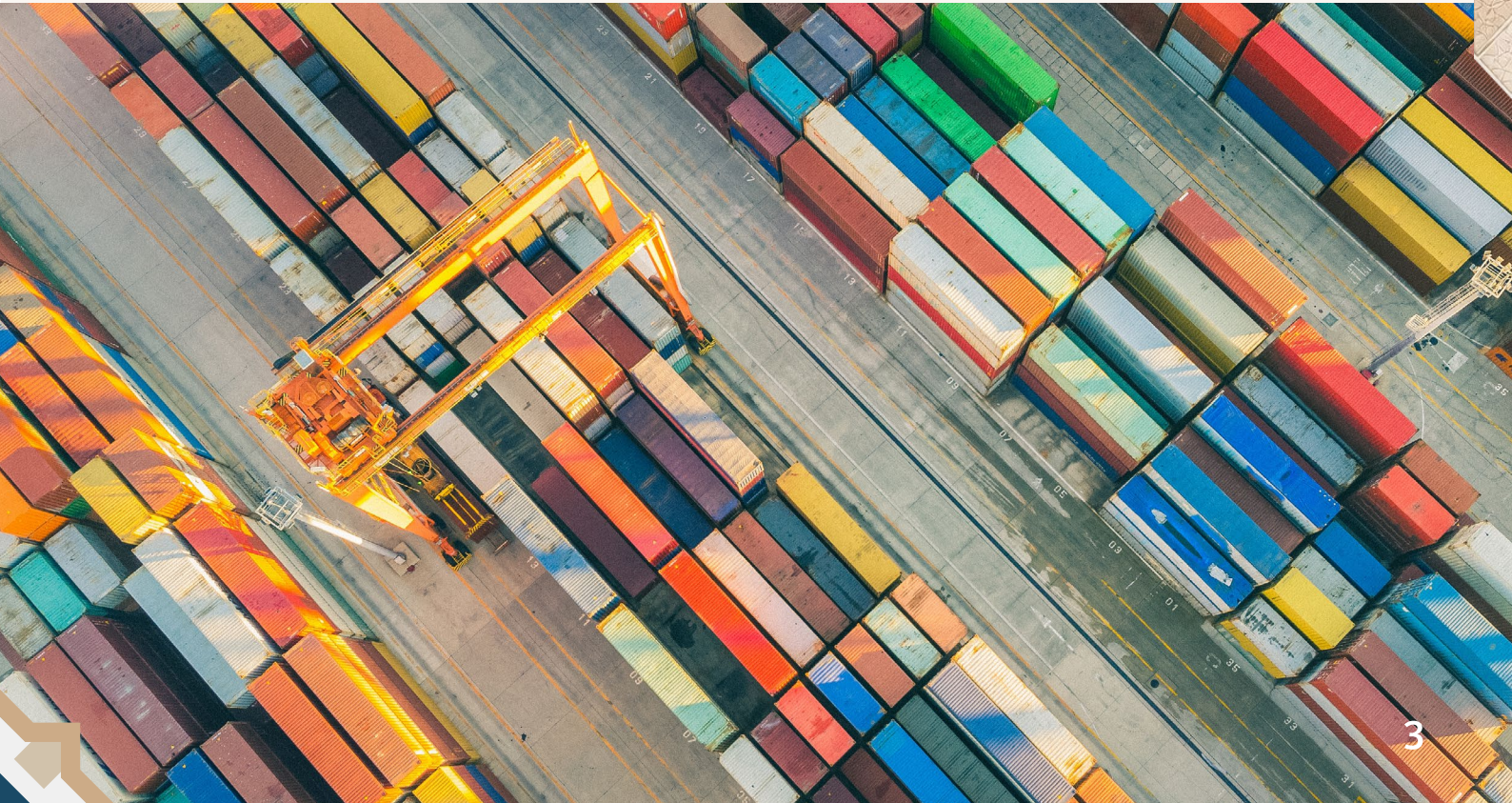
وهنا يصبح السؤال مختلفًا: هل الدولة التي تمتلك الجيش الأقوى هي الأكثر نفوذًا؟ أم الدولة التي تستطيع الجمع بين الجيش والاقتصاد والتكنولوجيا والجغرافيا والدبلوماسية؟

الإجابة تقود إلى مفهوم جديد يمكن وصفه بـ **"القوة المركبة"**.

من الدولة الأقوى إلى الدولة الأكثر ترابطًا

لا يبدو أن العالم ينتقل من نظام تهيمن فيه الدول إلى نظام تهيمن فيه الشركات، كما لا يبدو أن المنظمات الدولية ستصبح بديلًا عن الحكومات.

الأقرب إلى الواقع هو ظهور نظام تتوزع فيه مصادر القوة بين أطراف عدة.



بلاد الشام: عندما تصبح الجغرافيا أصلًا استراتيجيًا

لا تمتلك دول بلاد الشام جميعها الموارد نفسها أو القدرات الاقتصادية والعسكرية نفسها، لكنها تشترك في خاصية واحدة: **الموقع**.

فالمنطقة تقع عند تقاطع الخليج والعراق وتركيا والبحر المتوسط، وتشكل جغرافيًا أحد الممرات الطبيعية بين آسيا وأوروبا. لكن الموقع وحده لا يصنع النفوذ.

فالتاريخ لا يصبح أداة قوة إلا إذا كان قابلاً للاستخدام، والميناء لا يصبح مركز نفوذ إلا إذا ارتبط بشبكات نقل وتجارة، والحدود لا تصبح ميزة اقتصادية إلا إذا كانت قادرة على تسهيل حركة السلع والأفراد.

وهذا ما يجعل مشاريع الربط الإقليمي ذات أهمية سياسية تتجاوز قيمتها الاقتصادية المباشرة.

ففي العراق، على سبيل المثال، يمول البنك الدولي مشروعًا بقيمة 900 مليون دولار لتحسين ممرات النقل⁶، تشمل محورًا يربط بغداد بالحدود التركية، ومحورًا آخر يربط بغداد بسوريا والأردن. ويستهدف المشروع تحسين الحركة الداخلية والتكامل الإقليمي وتسهيل التجارة.

وبذلك، يصبح الطريق نفسه جزءًا من معادلة النفوذ.

إذا نجح العراق في تحويل موقعه إلى عقدة للنقل والتجارة بين الخليج وتركيا وبلاد الشام، فإن قيمته الجيوسياسية لن تكون ناتجة عن النفط وحده، بل عن موقعه داخل شبكة إقليمية من التدفقات. وهنا تتغير طريقة قراءة القوة العراقية: ليس من خلال حجم الموارد فقط، وإنما من خلال القدرة على تحويل الجغرافيا إلى اقتصاد.

الأردن: قوة الموقع في زمن الممرات

ينطبق المنطق نفسه، ولكن بصورة مختلفة، على الأردن.

فالمملكة لا تمتلك الحجم الاقتصادي أو الموارد الطبيعية التي تمتلكها بعض الدول المحيطة بها، إلا أن موقعها يمنحها فرصة للقيام بدور "دولة ربط" بين الخليج والعراق وبلاد الشام.

وهذا الدور يمكن أن يزداد أهمية كلما توسعت مشاريع الربط الإقليمي.

وتظهر أهمية هذه الفكرة في المشاريع التي تربط العراق بالأردن وسوريا وتركيا، وفي الاتجاه الآخر

بالموانئ الخليجية. فكلما أصبحت التجارة الإقليمية أكثر اعتمادًا على الممرات البرية واللوجستية، ارتفعت قيمة الدول التي تقع على هذه المسارات.

ومن ثم، فإن القوة الأردنية في هذا السياق لا تُقاس بحجم الاقتصاد أو الإنفاق العسكري فقط، وإنما بقدرتها على تحويل الموقع إلى شبكة من التجارة والطاقة والخدمات اللوجستية أيضًا، وهذا مثال واضح على الفرق بين "الحجم" و"النفوذ"؛ فقد تكون الدولة أصغر اقتصاديًا، لكنها أكثر أهمية في شبكة إقليمية معينة.



تركيا: نموذج الدولة ذات القوة المركبة

إذا كان الأردن يوضح كيف يمكن للموقع أن ينتج نفوذًا يتجاوز الحجم، فإن تركيا تقدم نموذجًا مختلفًا: **دولة تجمع مصادر عدة للقوة في وقت واحد**.

فالاقتصاد التركي، والقدرات العسكرية، والصناعة الدفاعية، والموقع بين أوروبا وآسيا، والعلاقات مع الشرق الأوسط، والعضوية في حلف شمال الأطلسي، كلها عناصر تتداخل لتشكيل النفوذ التركي.

الخليج: عندما يصبح رأس المال أداة نفوذ

إذا كانت الجغرافيا تمنح بعض دول المشرق ميزة استراتيجية، فإن رأس المال يمنح دول الخليج أداة مختلفة من أدوات النفوذ.

وهنا شهد مفهوم القوة الإقليمية تحولاً هائلاً. فالتأثير لم يعد مرتبطاً بالتحالفات السياسية أو القدرات الأمنية فقط، وإنما أصبح يرتبط أيضاً بالاستثمار والبنية التحتية والطاقة والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا.

ويكتسب هذا التحول أهمية أكبر في ظل تركّز الاستثمارات العالمية في عدد محدود من الاقتصادات والقطاعات. فقد أشار تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2026 إلى أن تعافي الاستثمار العالمي ظل ضيقاً وغير متوازن، مع تركّز متزايد في اقتصادات وقطاعات محددة.

وهذا يفتح أمام دول الخليج، والإمارات بصورة خاصة، مساحة لتوظيف رأس المال والخبرة في اللوجستيات والبنية التحتية والتكنولوجيا بوصفها أدوات للربط الاقتصادي. وبالنسبة إلى بلاد الشام، فإن المسألة لا تتعلق بحجم الاستثمار القادم من الخارج فقط، وإنما بقدرته على ربط اقتصادات المنطقة ببعضها بعضاً.

فالاستثمار في طريق أو ميناء أو شبكة طاقة أو مركز بيانات لا ينتج قيمة اقتصادية محلية فقط؛ بل يمكن أن يغير موقع الدولة داخل الخريطة الإقليمية.

وهنا يصبح الاقتصاد جزءاً من الجغرافيا السياسية.

وتكشف أرقام SIPRI عن أحد جوانب هذه القوة؛ فقد ارتفع الإنفاق العسكري التركي في 2025 إلى نحو 30 مليار دولار، بزيادة 7.2% عن 2024، ونحو 94% مقارنة بعام 2016.⁷

لكن قراءة تركيا من زاوية الإنفاق العسكري وحدها ستكون ناقصة، فموقعها يجعلها جزءاً من عدد من الممرات التجارية والطاقة، كما يمنحها اتصالاً مباشراً بأوروبا والبحر الأسود والشرق الأوسط.

لذلك يمكن النظر إلى تركيا باعتبارها مثالاً على القوة المركبة: دولة لا تعتمد على عنصر واحد من عناصر النفوذ، وإنما تسعى إلى تحويل الجغرافيا والاقتصاد والأمن والتكنولوجيا والدبلوماسية إلى شبكة واحدة.

سوريا ولبنان وفلسطين: ثلاث صور مختلفة للنظام الإقليمي

تظهر أهمية سوريا في هذه المعادلة ليس لأنها مركز المقال، وإنما لأنها توضح كيف يمكن للجغرافيا أن تتحول إلى قيمة اقتصادية عندما تتوافر شروط الاستقرار والبنية التحتية.

فموقع سوريا بين العراق وتركيا وشرق المتوسط يجعلها جزءاً محتملاً من شبكات النقل والطاقة والتجارة في المشرق. لكن قيمة هذا الموقع ستظل مرتبطة بقدرة الدولة على إعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات وخلق بيئة مستقرة للتجارة والاستثمار.

أما لبنان، فيقدم صورة مختلفة؛ إذ يوضح أن النفوذ لا يتحدد فقط بالعلاقة بين الدول، وإنما يمكن أن تتعدد مراكز القوة داخل الدولة نفسها، بما يؤثر في قدرة المؤسسات الرسمية على احتكار القرار.

وفي الحالة الفلسطينية، تظهر صورة ثالثة: التأثير الذي يتجاوز الحجم الجغرافي والاقتصادي. فالقضية الفلسطينية أصبحت عاملاً مؤثراً في الحسابات الأمنية والدبلوماسية الإقليمية والدولية، وتمتد آثارها إلى الأردن ولبنان وسوريا والعراق، فضلاً عن القوى الإقليمية والدولية.

وبذلك، لا تقدم بلاد الشام نموذجاً واحداً للقوة، وإنما تقدم مجموعة من النماذج التي تكشف أن النفوذ يمكن أن يأتي من الموارد، أو الموقع، أو المؤسسات، أو الشبكات، أو القدرة على التأثير السياسي.



التكنولوجيا تعيد رسم الحدود من دون تغييرها

ربما يكون التحول الأكبر في مفهوم القوة مرتبطًا بمجال لا يظهر على الخرائط التقليدية: التكنولوجيا.

فالدولة قد تمتلك الحدود، لكن البيانات تتجاوزها. وقد تمتلك الحكومة البنية التحتية، لكن الشركات قد تمتلك المنصات والخدمات التي يعتمد عليها ملايين المستخدمين.

ومع توسع الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية ومراكز البيانات، أصبحت القدرة على امتلاك البنية الرقمية جزءًا من الأمن الاقتصادي والسياسي.

وتشير بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن المنطقة العربية حققت تقدمًا كبيرًا في تغطية الاتصالات، لكن استمرار الفجوات في الاستخدام والمهارات والقدرة على تحمل التكلفة يعني أن الوصول إلى التكنولوجيا لا يساوي بالضرورة امتلاك القدرة على إنتاجها أو تحويلها إلى أداة قوّة⁸.

وهذا يضع دول بلاد الشام أمام سؤال استراتيجي جديد:

هل ستكتفي المنطقة باستخدام التكنولوجيا التي تنتجها قوى وشركات خارجية، أم ستتمكن من بناء قدراتها الرقمية الخاصة؟

فالنفوذ في المستقبل قد لا يتعلق بمن يمتلك النفط أو الموانئ فقط، وإنما بمن يمتلك البيانات والبنية الرقمية والقدرة على إنتاج المعرفة.

إذن، من الأقوى؟

عند جمع هذه العناصر، يصبح من الصعب وضع الحكومات والشركات والمنظمات الدولية في ترتيب واحد.

فالحكومة هي الأقوى في السيادة والأمن والتشريع.

والشركة قد تكون أقوى في رأس المال والتكنولوجيا وسلاسل الإنتاج.

والمنظمة الدولية تمتلك أدوات مختلفة من الشرعية والتمويل ووضع المعايير.

أما الدولة ذات الموقع الاستراتيجي، فقد تمتلك ورقة قوة لا يمكن لأي شركة أن تشتريها: **الجغرافيا**.

لكن التأثير الأكبر يظهر عندما تتجمع هذه العناصر.

ومن هنا يمكن تعريف القوة الإقليمية الجديدة بأنها: القدرة على جمع الموارد والاقتصاد والأمن والجغرافيا والتكنولوجيا والدبلوماسية، ثم تحويلها إلى شبكة من العلاقات والمصالح يصعب تجاوزها.

وهذا هو الفارق بين الدولة الكبيرة والدولة ذات النفوذ.





نحو خريطة جديدة للنفوذ

إذا كانت خريطة النفوذ القديمة تُرسم حول الدول، فإن الخريطة الجديدة تُرسم حول العقد والشبكات.

▪ دولة تقع على طريق تجاري مهم تصبح عقدة.

▪ ميناء مرتبط بأسواق عدة يصبح عقدة.

▪ شركة تمتلك تكنولوجيا استراتيجية تصبح عقدة.

▪ مركز مالي يجذب رأس المال يصبح عقدة.

ودولة تستطيع الجمع بين هذه العقد تصبح أكثر قدرة على إنتاج النفوذ.

ولهذا فإن المنافسة القادمة في بلاد الشام قد لا تكون على الأراضي أو الحدود فقط، بل على من سيكون جزءًا من شبكات التجارة والطاقة والتكنولوجيا والاستثمار التي تتشكل في المنطقة.

ويعزز ذلك اتجاه المؤسسات الدولية نحو دعم مشاريع الربط الإقليمي. فمشروع ممرات النقل العراقي الذي يدعمه البنك الدولي، مثلاً، لا يقتصر على تحسين الطرق داخل العراق، وإنما يستهدف ربط بغداد بالحدود التركية وسوريا والأردن، بما يعزز التكامل الإقليمي.

وهنا تصبح البنية التحتية نفسها أداة لإعادة رسم النفوذ.

بين النظام القديم والنظام الجديد

لا يبدو أن النظام القديم سيختفي.

فالجيش سيظل مهمًا، والدولة ستظل الفاعل الرئيسي في الأمن والسيادة، والحدود ستظل ذات قيمة. لكن إلى جانب ذلك، سيستمر صعود نظام أكثر تعقيدًا تتوزع فيه القوة بين الدولة والشركة والمنظمة الدولية والشبكة الاقتصادية والتكنولوجية.

ومن ثم، فإن السؤال ليس: هل انتصرت القوة الجديدة على القوة القديمة؟

بل: كيف ستتفاعل القوتان معًا؟

قد تصبح الدولة التي تمتلك الجيش القوي ولكنها تفتقر إلى التكنولوجيا أقل قدرة على المنافسة من دولة تمتلك قدرات عسكرية أقل لكنها مرتبطة بشبكات اقتصادية وتكنولوجية واسعة.

وقد يصبح الميناء أو الطريق أو مركز البيانات ذا أهمية استراتيجية تضاهي في بعض الحالات أهمية المورد



ولهذا، فإن مستقبل بلاد الشام لن تحدده الدول التي تمتلك أكبر الجيوش أو الاقتصادات فقط، وإنما الدول والفاعلون الذين يستطيعون الارتباط بأكثر عدد من الشبكات الحيوية، وتحويل هذا الترابط إلى نفوذ سياسي واقتصادي وأمني مستدام.

ومن الأردن والعراق إلى تركيا وبلاد الشام، ومن الخليج إلى شرق المتوسط، تتشكل تدريجيًا خريطة جديدة لا تُقاس فيها القوة بالحجم وحده، بل بالقدرة على الربط والتأثير والوصول.

فإذا كانت خريطة القرن العشرين قد رسمتها الحدود والجيوش، فإن خريطة القرن الحادي والعشرين قد ترسمها الممرات، والاستثمارات، والتكنولوجيا، والبيانات، والشبكات.

وفي هذه الخريطة الجديدة، ربما لا يكون السؤال: **من يملك الأرض؟**

بل: من يملك القدرة على ربطها بالعالم؟

الطبيعي. وقد تتحول الاستثمارات إلى أداة لبناء النفوذ طويل الأمد، لا مجرد وسيلة لتحقيق العائد المالي. وهكذا، تتحول المنافسة من السيطرة على "المكان" إلى التأثير في حركة المكان وما يمر عبره.

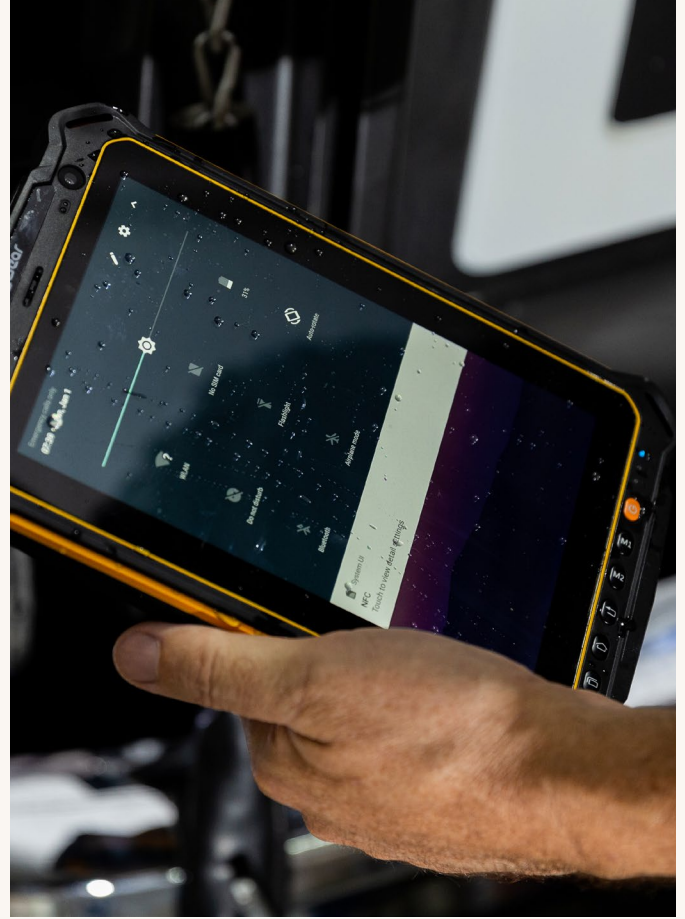
الخلاصة: النفوذ لم يعد مساحة على الخريطة

لا تتغير خريطة النفوذ في بلاد الشام لأن قوة جديدة حلت ببساطة محل قوة قديمة، وإنما لأن تعريف القوة نفسه يتغير.

- فالدولة ما زالت مركز النظام السياسي والأمني، لكنها لم تعد اللاعب الوحيد في إنتاج النفوذ.
- والشركة لم تصبح دولة، لكنها أصبحت قادرة على التأثير في الاقتصاد والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد.
- والمنظمة الدولية لم تصبح حكومة عالمية، لكنها تمتلك أدوات التمويل والقواعد والمعايير.
- أما الجغرافيا، فلم تفقد أهميتها؛ بل ربما أصبحت أكثر قيمة عندما ترتبط بالبنية التحتية والتجارة والطاقة.



ما الوظائف التي ستختفي؟ وما المهارات التي تحتاجها بلاد الشام؟



بين وظائف المستقبل ونقص العمالة في الحاضر.

لم يعد السؤال حول مستقبل العمل في بلاد الشام مقتصرًا على ما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيأخذ وظائف البشر. فالسؤال الأكثر أهمية هو: هل تستعد المنطقة للوظائف والمهارات التي سيحتاجها اقتصادها فعليًا؟

في الوقت الذي تتسارع فيه الأتمتة والذكاء الاصطناعي، وتتحول فيه طبيعة كثير من الوظائف المكتبية والإدارية، تواجه المنطقة تحديًا موازيًا لا يحظى بالقدر نفسه من الاهتمام: الحاجة المستمرة إلى عمال وفنيين في قطاعات أساسية، مثل الزراعة والبناء والصيانة والطاقة والحرف والمهن التقنية.

وهنا تظهر مفارقة تستحق التوقف عندها: قد تدخل بلاد الشام عصر الذكاء الاصطناعي وهي تعاني في الوقت نفسه من فجوة في بعض المهارات التي يحتاجها اقتصادها اليوم.

وهذه المفارقة تضع التعليم وسوق العمل أمام سؤال أوسع من مجرد مواكبة التكنولوجيا: هل أنتجت أنظمة التعليم والتدريب في المنطقة المهارات التي يحتاجها الاقتصاد، أم أنها أنتجت مسارات تعليمية لا تتطابق دائمًا مع الطلب الفعلي على العمل؟

الوظائف لا تختفي ببساطة.. بل تتغير

أحد أكثر التصورات شيوعًا حول مستقبل العمل هو أن الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى اختفاء أعداد ضخمة من الوظائف. إلا أن الصورة التي ترسمها الدراسات الدولية أكثر تعقيدًا.

فوفق تقرير مستقبل الوظائف 2025 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن تؤدي التحولات التكنولوجية والاقتصادية والديموغرافية والبيئية بين عامي 2025 و2030 إلى خلق نحو 170 مليون وظيفة جديدة عالميًا، مقابل إزاحة نحو 92 مليون وظيفة، بما يعني صافي زيادة تقارب 78 مليون وظيفة. وفي الوقت نفسه، يتوقع التقرير أن تتغير أو تصبح بعض المهارات الأساسية قديمة بالنسبة إلى نحو 39% من مجموع المهارات الحالية خلال الفترة نفسها.⁹

واللافت أن الوظائف التي يتوقع التقرير نموها لا تقتصر على المهن التقنية. فمن بين الوظائف التي يُتوقع أن تحقق أكبر نمو عددي عالميًا عمال المزارع، وعمال البناء، وسائقو التوصيل، والعاملون في تصنيع الأغذية، إلى جانب وظائف الرعاية والتعليم، بالتوازي مع نمو سريع في وظائف الذكاء الاصطناعي والبيانات والبرمجيات والطاقة المتجددة. في المقابل، تتركز الوظائف الأكثر تعرضًا للتراجع في الأعمال المكتبية والروتينية، مثل إدخال البيانات وبعض الأعمال الإدارية وأمناء الصناديق وموظفي البنوك.¹⁰

وهذا يقود إلى استنتاج مهم: التحول الرقمي لا يعني نهاية العمل، وإنما إعادة توزيع الطلب على العمل والمهارات.

الذكاء الاصطناعي في العالم العربي: فرصة أم فجوة جديدة؟

بالنسبة إلى المنطقة العربية، تبدو الصورة أكثر تعقيدًا بسبب تفاوت مستويات التنمية الرقمية والتعليمية بين الدول.

ويشير التقرير المشترك الصادر عن منظمة العمل الدولية والإسكوا في مايو 2026 إلى أن الذكاء

وهنا تصبح المسألة بالنسبة إلى بلاد الشام أكبر من مجرد تدريب الشباب على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي. المطلوب هو بناء قدرة مستمرة على التعلم وإعادة التأهيل، لأن المهارة التي تكفي لدخول سوق العمل اليوم قد لا تكون كافية بعد خمس أو عشر سنوات.

لكن من سيبنّي المدن ويزرع الغذاء؟

بينما يتركز النقاش حول وظائف البرمجة والذكاء الاصطناعي، هناك جانب آخر من سوق العمل يستحق اهتمامًا أكبر: المهن التي ترتبط بالعالم المادي ولا يمكن نقلها بالكامل إلى الشاشة.

- عامل البناء يحتاج إلى موقع عمل.
- وفني الكهرباء يحتاج إلى الوصول إلى الشبكة.
- وفني التكييف يحتاج إلى التعامل مع المعدات.
- الميكانيكي يحتاج إلى فحص المركبة.
- والمزارع يحتاج إلى الأرض والماء والآلات.
- والحرفي يحتاج إلى اليد والخبرة.

وهذا لا يعني أن هذه المهن ستبقى بمعزل عن التكنولوجيا؛ بل على العكس، ستتغير هي الأخرى. لكن التغيير قد يأخذ شكل تعزيز قدرات العامل بدل استبداله بالكامل.

فالمزارع المستقبلي قد يستخدم أجهزة الاستشعار والبيانات وأنظمة الري الذكي. وفني الكهرباء قد يعمل على أنظمة الطاقة الشمسية والشبكات الذكية. والميكانيكي سيحتاج إلى فهم الأنظمة الإلكترونية والسيارات الكهربائية. والعامل في البناء قد يتعامل مع تقنيات بناء أكثر كفاءة وأتمتة.

ومن هنا، فإن العمل اليدوي لا يعني بالضرورة العمل منخفض المهارة. بل إن المهارة المهنية يمكن أن تكون تقنية ومتقدمة، حتى عندما تتم ممارستها باليد.

الزراعة: وظيفة تقليدية في اقتصاد المستقبل

تكتسب الزراعة أهمية خاصة في بلاد الشام لأنها تقع عند تقاطع ثلاث قضايا: العمل، والأمن الغذائي، وتغير المناخ. فالقطاع الزراعي لا يوفر فرص عمل فحسب، بل يرتبط بقدرة المجتمعات على إنتاج جزء من غذائها والحفاظ على سلاسل الإمداد المحلية.

الاصطناعي يمكن أن يعيد تشكيل الوظائف وأسواق العمل العربية بصورة متزايدة حتى عام 2035، مع احتمال انخفاض بعض الوظائف الروتينية، وظهور فرص جديدة في قطاعات مثل التعليم والصحة والأنشطة كثيفة التكنولوجيا. كما يحذر التقرير من أن ضعف الاستعداد والاستثمار في المهارات قد يؤدي إلى تعميق التفاوت في سوق العمل¹¹.

ويطرح التقرير ثلاثة مسارات محتملة لمستقبل الذكاء الاصطناعي في المنطقة، تختلف نتائجها بحسب مستوى الاستثمار في رأس المال البشري، وسياسات الانتقال المهني، وقدرة الحكومات وسوق العمل على إدارة التحول¹².



يجب أن تصبح هذه المهن آمنة، منظمة، ذات دخل مناسب، وقابلة للتطور المهني.

المفارقة التعليمية: لماذا أصبح الطريق إلى الجامعة هو الخيار الطبيعي؟

هنا نصل إلى الجانب الاجتماعي من المشكلة. خلال عقود، ارتبط التعليم الجامعي في كثير من المجتمعات العربية بفكرة النجاح الاجتماعي والاستقرار المهني. وأصبح المسار التقليدي واضحاً:

مدرسة ← جامعة ← وظيفة مكتيبة أو حكومية.

لكن تغير الاقتصاد وسوق العمل يجعلان هذا المسار أقل قدرة على تفسير الواقع.

المشكلة ليست في الجامعة، ولا في ارتفاع أعداد المتعلمين، بل في احتمال عدم التوافق بين مخرجات التعليم والطلب على المهارات؛ ولهذا تركز منظمة العمل الدولية في برامجها في الأردن على تطوير المهارات المرتبطة بسوق العمل، والتدريب العملي، والتعلم القائم على العمل، إلى جانب تعزيز المؤسسات التي تساعد الشباب على الانتقال من التعليم إلى الوظيفة¹⁶.

وفي لبنان، تشير منظمة العمل الدولية إلى أن الزراعة تمثل مصدرًا مهمًا لسبل العيش، وتقدر أن القطاع يوفر العمل لنحو 20-25% من القوى العاملة اللبنانية، إضافة إلى عشرات الآلاف من العمال القادمين من سوريا. وفي الوقت نفسه، يعاني القطاع من مشكلات تتعلق بظروف العمل والحماية الاجتماعية والعمالة الموسمية¹³.

وهذه الحالة توضح جانبًا مهمًا من مشكلة العمالة في المنطقة: وجود طلب اقتصادي على العمل لا يعني بالضرورة وجود عرض كافٍ من العمالة المحلية المستعدة لهذه الوظائف.

كما أن مستقبل الزراعة نفسه سيتطلب مهارات جديدة. فالتغير المناخي وشح المياه يدفعان باتجاه الزراعة الذكية، وإدارة الموارد، وأنظمة الري الحديثة، وتحسين الإنتاجية، واستخدام البيانات والتقنيات الزراعية. ومن ثم، فإن تحديث الزراعة لا يعني تقليل الحاجة إلى العامل، بل رفع مستوى المهارة المطلوبة منه.

البناء والحرف: وظائف المستقبل التي لا تبدو كذلك

ينطبق الأمر ذاته على قطاع البناء والمهن الفنية؛ فالنمو الحضري، وتطوير البنية التحتية، ومشاريع المياه والطاقة، وإعادة تأهيل المباني، والتحول نحو الطاقة النظيفة، كلها تحتاج إلى عمال وفنيين.

وتعكس تجربة العراق هذه الحاجة بصورة واضحة؛ إذ تشير منظمة العمل الدولية إلى أن قطاع البناء من أكبر مشغلي العمالة في القطاع الخاص، إلا أن نسبة كبيرة من العاملين فيه تعمل بصورة غير رسمية وتفتقر إلى الحماية الاجتماعية. كما ركزت المنظمة على تطوير برامج تدريبية في البناء القائم على العمالة المحلية، بما يعزز خلق الوظائف وتطوير البنية التحتية في الوقت نفسه¹⁴.

وفي العراق أيضًا، تناولت منظمة العمل الدولية قطاعات الزراعة والبناء والتصنيع باعتبارها من القطاعات التي تضم أعدادًا كبيرة من العمال غير الرسميين، ما يكشف أن القضية ليست نقص العمالة فقط، وإنما الحاجة إلى تنظيم هذه المهن ورفع جودتها وتحسين ظروف العمل فيها أيضًا¹⁵.

وهذه نقطة جوهرية لبلاد الشام: إذا أردنا جذب الشباب إلى المهن المهنية والحرفية، فلا يكفي أن نقول لهم إن السوق يحتاجهم.



وفي الأردن، أظهرت برامج منظمة العمل الدولية خلال 2025 توسعًا في التدريب ووضع المهارات في صلب سياسات سوق العمل؛ إذ استفاد 1,785 شخص من برامج تنمية المهارات والتوظيف ضمن أنشطة المنظمة، إلى جانب خلق آلاف فرص العمل من خلال برامج الاستثمار كثيفة العمالة¹⁷.

المغزى هنا ليس أن الجامعة يجب أن تتراجع؛ بل أن الجامعة يجب ألا تكون المسار الوحيد الذي يمنح المجتمع مكانة مهنية واقتصادية.

شركة إنشاءات أو مزرعة عن فني أو عامل ماهر. وهنا تظهر إحدى أكثر المفارقات وضوحًا في سوق العمل:

يمكن أن توجد البطالة ونقص العمالة في الوقت نفسه، فالمشكلة ليست دائمًا في عدد الوظائف المتاحة، وإنما في مدى توافق المهارات الموجودة مع الوظائف المتاحة.

من سيقوم بالأعمال التي لا يريدونها الشباب؟

تكشف قطاعات الزراعة والبناء والحرف أيضًا عن سؤال اجتماعي حساس: ماذا يحدث عندما لا يرغب عدد كافٍ من المواطنين في العمل في بعض المهن؟

في هذه الحالة، لا يختفي الطلب على هذه الوظائف، بل تنتقل الحاجة إلى العمالة الوافدة أو العمالة الموسمية. وتبرز هذه الظاهرة بوضوح في الزراعة اللبنانية، حيث تعتمد قطاعات زراعية على العمالة اللبنانية والسورية معًا، بينما تتسم العمالة الزراعية الموسمية بدرجة عالية من عدم الرسمية وضعف الحماية¹⁸.

وفي العراق، توثق منظمة العمل الدولية كذلك انتشار العمالة غير الرسمية في الزراعة والبناء والتصنيع، ما يعكس أهمية هذه القطاعات للاقتصاد، لكنه يكشف في الوقت نفسه الحاجة إلى تحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية فيها¹⁹.

وهنا يجب أن يكون النقاش أكثر دقة: العمالة الوافدة ليست المشكلة بحد ذاتها؛ فهي تؤدي دورًا اقتصاديًا مهمًا في قطاعات عديدة، لكن الاعتماد المستمر عليها في قطاعات حيوية يمكن أن يكون مؤشرًا على وجود فجوة بين احتياجات الاقتصاد المحلي وبين خيارات التعليم والعمل لدى السكان.

الذكاء الاصطناعي لا يلغي قيمة اليد العاملة.. بل يغيرها

قد يبدو للوهلة الأولى أن التكنولوجيا ستقلل أهمية العامل اليدوي، لكن الصورة قد تكون عكس ذلك.

• كلما أصبحت الأعمال المكتبية والروتينية أكثر قابلية للأتمتة، يمكن أن ترتفع القيمة النسبية للأعمال التي تحتاج إلى وجود بشري ومهارة ميدانية وقدرة على التعامل مع ظروف متغيرة. ولهذا فإن العامل



المشكلة ليست في الشهادة.. بل في فجوة المهارات

من الخطأ تحويل النقاش إلى منافسة بين الجامعة والتعليم المهني.

اقتصاد بلاد الشام سيحتاج إلى الأطباء والمهندسين والباحثين والمعلمين والمبرمجين، لكنه سيحتاج في الوقت نفسه إلى الكهربائيين والميكانيكيين وفنيي الطاقة والتبريد والتكييف والبناء والزراعة والصيانة.

المشكلة تظهر عندما يكون هناك فائض في بعض التخصصات ونقص في مهارات أخرى. وقد يحصل شاب على شهادة جامعية لكنه يواجه صعوبة في العثور على وظيفة تتناسب مع تخصصه، بينما يبحث مصنع أو

المستقبلي لن يكون بالضرورة عاملاً يدوياً أو عاملاً رقمياً، بل عاملاً يجمع بين الاثنين.

■ فني الكهرباء الذي يستطيع تركيب أنظمة الطاقة الشمسية وتشخيص الأعطال رقمياً سيكون أكثر قيمة.

■ المزارع الذي يستطيع استخدام تقنيات الري الذكي وتحليل بيانات المحاصيل سيكون أكثر قدرة على المنافسة.

■ الميكانيكي الذي يفهم السيارات الكهربائية والأنظمة الإلكترونية سيحتاج إلى تدريب مختلف عن ميكانيكي الماضي.

■ والعامل في البناء الذي يعرف تقنيات العزل وكفاءة الطاقة ومواد البناء الحديثة سيصبح جزءاً من اقتصاد أكثر خضرة.

ومن ثم:

المهارة المستقبلية ليست رقمية بالضرورة، لكنها ستكون أكثر اتصالاً بالتكنولوجيا.

ما المهارات التي تحتاجها بلاد الشام؟

تشير الاتجاهات العالمية إلى أن المهارات المطلوبة تتغير بسرعة. ويصنف المنتدى الاقتصادي العالمي التفكير التحليلي، والمرونة والقدرة على التكيف، والقيادة والتأثير الاجتماعي، والفضول والتعلم المستمر، إلى جانب الثقافة التقنية والذكاء الاصطناعي، ضمن المهارات المهمة في سوق العمل حتى 2030²⁰.

وبالنسبة إلى بلاد الشام، يمكن النظر إلى المهارات

المستقبلية ضمن أربع دوائر مترابطة:

1. المهارات الرقمية: الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، الأمن السيبراني، الأتمتة، واستخدام الأدوات الرقمية.

2. المهارات التقنية والمهنية: الكهرباء، والميكانيك، والطاقة المتجددة، والتبريد والتكييف، والبناء الحديث، وصيانة المعدات، والزراعة الذكية.

3. المهارات الإنسانية: التفكير النقدي، وحل المشكلات، والتواصل، والعمل الجماعي، والقيادة، والتعلم المستمر.

4. المهارات الخضراء: إدارة المياه، وكفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وإدارة الموارد.

لكن الأهم هو الجمع بين هذه الدوائر. فالمهارة الأكثر قيمة في المستقبل قد تكون مهارة مهنية مدعومة بالتكنولوجيا، وليست مهارة رقمية خالصة.

من "شهادة جامعية" إلى "محفظة مهارات"

ربما تحتاج المنطقة إلى إعادة التفكير في شكل المسار التعليمي نفسه.

فالمسار التقليدي:

مدرسة ← جامعة ← وظيفة

يمكن أن يتحول إلى:

تعليم أساسي ← تخصص أكاديمي أو مهني ← تدريب عملي ← دخول سوق العمل ← تعلم مستمر ← إعادة تأهيل عند تغير الطلب.



بلاد الشام أمام فجوة مزدوجة

إذا لم تتغير السياسات التعليمية والتدريبية، فقد تواجه المنطقة خلال السنوات المقبلة فجوة مزدوجة:

- فائضًا في بعض المهارات، ونقصًا في مهارات أخرى.
 - قد يواجه خريج جامعي صعوبة في الحصول على وظيفة، بينما يبحث مصنع أو ورشة أو شركة إنشاءات عن فني لا تجده بسهولة.
 - وقد تحتاج الزراعة إلى عمال أكثر مهارة في إدارة المياه والتكنولوجيا، بينما يتجه الشباب بعيدًا عن القطاع.
 - وقد تحتاج مشاريع الطاقة الجديدة إلى فنيين متخصصين، في حين لا توفر المؤسسات التعليمية والتدريبية عددًا كافيًا منهم.
 - وفي الوقت نفسه، ستزداد الحاجة إلى المهارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والبيانات والأمن السيبراني.
- لذلك، فإن التحدي ليس خلق وظائف جديدة فقط، وإنما إعادة توزيع المهارات نحو القطاعات التي يحتاجها الاقتصاد.

هذا النموذج أكثر واقعية في اقتصاد تتغير فيه التكنولوجيا بسرعة؛ فالموظف لن ينتهي دوره التعليمي بمجرد حصوله على الشهادة، والعامل المهني لن يكون محكومًا بالمهنة التي بدأ بها، بل سيحتاج الجميع إلى التعلم المستمر.

وهذا يتوافق مع الاتجاه الذي يدفع إليه تقرير مستقبل الوظائف؛ إذ لا يُنظر إلى المهارات باعتبارها ثابتة، وإنما باعتبارها رأس مال يحتاج إلى تحديث مستمر مع تغير التكنولوجيا والاقتصاد.

من يعمل ماذا في بلاد الشام؟

▪ الزراعة - لبنان:

تقدّر منظمة العمل الدولية أن الزراعة توفر سبل العيش لنحو 20-25% من القوى العاملة اللبنانية، إلى جانب عشرات الآلاف من العمال السوريين في القطاع.²¹

▪ البناء - العراق:

يُعد البناء من أكبر مشغلي العمالة في القطاع الخاص، لكن نسبة كبيرة من العاملين فيه تعمل بصورة غير رسمية وتفتقر إلى الحماية الاجتماعية.²²

▪ الزراعة والبناء والتصنيع - العراق:

تعد هذه القطاعات من المجالات الرئيسية للعمالة غير الرسمية، وفق تحليلات منظمة العمل الدولية، ما يبرز أهميتها الاقتصادية والحاجة إلى formalization والحماية الاجتماعية.²³

▪ فلسطين:

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن إجمالي العمالة في الضفة الغربية انخفض من نحو 868 ألف عامل في الربع الثالث من 2023 إلى نحو 736 ألفًا في الربع الرابع من 2025، بانخفاض يقارب 15%. وكان قطاع البناء من أكثر القطاعات تضررًا.²⁴

▪ الأردن:

تواصل المؤسسات الوطنية والدولية التركيز على التدريب المهني والمهارات المرتبطة بسوق العمل، في إطار برامج تستهدف تحسين الانتقال من التعليم إلى العمل وتوسيع فرص التدريب العملي.²⁵

ملاحظة: تختلف تعريفات القطاعات والعمالة بين الدول، لذلك لا ينبغي جمع هذه النسب في مؤشر واحد أو مقارنتها مباشرة دون توحيد منهجية القياس.



فقد يصعب جذب الشباب إلى مهن يحتاجها الاقتصاد بشدة. لكن المهنة المهنية أو الحرفية يمكن أن تتحول إلى مسار اقتصادي متطور. فالمسألة إذن ليست في طبيعة العمل، وإنما في قيمة المهارة، ومستوى الدخل، والحماية، وفرص التطور التي توفرها المهنة.

الخلاصة: لا نحتاج وظائف أكثر فقط... بل مهارات مختلفة أيضًا

لن يكون مستقبل العمل في بلاد الشام معركة بين الإنسان والآلة. سيكون، بدرجة أكبر، اختبارًا لقدرة الاقتصادات على إعادة بناء رأس مالها البشري بما يتناسب مع التحولات الجديدة.

فالذكاء الاصطناعي سيغير عددًا من الوظائف والمهام، لكنه لن يلغي الحاجة إلى البناء والزراعة والصيانة والطاقة والحرف والخدمات الميدانية. وفي الوقت نفسه، ستظهر وظائف جديدة تتطلب مهارات رقمية وتحليلية وإنسانية أكثر تقدمًا.

ولهذا، فإن السؤال الذي ينبغي أن تطرحه بلاد الشام ليس الآتي:

ما الوظائف التي سيأخذها الذكاء الاصطناعي منا؟

بل: ما المهارات التي نحتاج إلى بنائها قبل أن يحتاجها اقتصادنا؟

■ فالجامعة ستظل ضرورية، لكن ليس من الضروري أن تكون الطريق الوحيد للنجاح.

■ والتعليم المهني لن يكون بديلًا عن الجامعة، بل مسارًا موازيًا، له قيمة اقتصادية واجتماعية.

■ والعامل الزراعي أو الفني أو الحرفي لن يكون بقاء سوق العمل القديم، بل يمكن أن يكون جزءًا من سوق العمل الأكثر تطورًا إذا امتلك التكنولوجيا والتدريب والحماية والقدرة على التطور.

إن مستقبل بلاد الشام لا يحتاج إلى مجتمع من المبرمجين فقط، كما لا يحتاج إلى مجتمع من العمال اليدويين فقط. إنه يحتاج إلى مجتمع يعرف كيف يجمع بين العقل واليد والتكنولوجيا.

وهنا قد تكون المعركة الحقيقية على مستقبل العمل في المنطقة: ليست في عدد الوظائف التي ستختفي، وإنما في قدرة المجتمعات على إعادة تعريف قيمة العمل، وإعادة توجيه التعليم نحو المهارات التي يحتاجها اقتصاد المستقبل.



هل نحتاج إلى إعادة تعريف "الوظيفة الجيدة"؟

ربما تكون هذه هي القضية الاجتماعية الأعمق.

إذا استمرت المجتمعات في قياس النجاح المهني من خلال الشهادة والمسمى الوظيفي والمكتب،

المناخ يغيّر معادلة الغذاء

تؤكد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) أن منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي أصلاً من أكثر مناطق العالم تعرضاً لشح المياه، وأن الجفاف أصبح أكثر تكراراً وشدة واستمراراً.

ووفق أحدث نشرة إقليمية للمنظمة، أثر الجفاف بين عامي 2000 و2025 في أكثر من 30 مليون شخص في المنطقة، مع تأثيرات خاصة على الحبوب البعلية والمراعي وسبل عيش المجتمعات الريفية. كما تتوقع المنظمة أن تزداد مخاطر الجفاف مع ارتفاع درجات الحرارة وعدم انتظام الأمطار²⁷.

ولا تتوقف آثار تغير المناخ عند انخفاض الإنتاج.

فعندما ينخفض المحصول، ترتفع الحاجة إلى الاستيراد. وعندما ترتفع الحاجة إلى الاستيراد، تصبح أسعار الغذاء مرتبطة بصورة أكبر بأسعار النقل والطاقة والأسمدة والأسواق العالمية. وبذلك، تنتقل الصدمة المناخية من الحقل إلى السوق، ومن السوق إلى الأسرة. وهذا ما يجعل الأمن الغذائي قضية اقتصادية تتجاوز القطاع الزراعي نفسه.

الماء هو نقطة البداية

في بلاد الشام، لا يمكن الحديث عن مستقبل الزراعة دون الحديث عن المياه.

فالأردن يمثل النموذج الأكثر وضوحاً لهذه المعادلة. ويصنف البنك الدولي المملكة ضمن أكثر الدول معاناة من ندرة المياه، ويشير إلى أن شح الموارد الطبيعية والاعتماد الكبير على الواردات يجعلان الأردن معرضاً بصورة خاصة لآثار تغير المناخ²⁸.

وتزداد أهمية المسألة عندما ندرك أن الماء لا يستخدم للشرب فقط.

إنه يدخل في الزراعة، والصناعة، والطاقة، والغذاء، والصحة، ومن ثم فإن أي ضغط طويل الأمد على الموارد المائية يمكن أن ينتقل إلى قطاعات اقتصادية متعددة. ولهذا، فإن مستقبل الأمن الغذائي الأردني لن يعتمد فقط على زيادة الإنتاج الزراعي، بل على إنتاج غذاء أكبر باستخدام كمية أقل من المياه.

وهذا يفسر التوجه المتزايد نحو تقنيات الري الحديثة، وإعادة استخدام المياه المعالجة، وتحسين كفاءة شبكات المياه، والزراعة ذات الكفاءة المائية. ففي بلد شديد الندرة المائية، قد يكون السؤال الاقتصادي

الأمن الغذائي في بلاد الشام بعد تغير المناخ.

من وفرة الغذاء إلى أمن سلاسل الإمداد



لطالما ارتبط الأمن الغذائي في الوعي الاقتصادي بقدرة الدولة على إنتاج ما يكفي من الغذاء لسكانها. لكن هذه المعادلة لم تعد كافية في عالم أصبحت فيه الزراعة أكثر تعرضاً للجفاف، والمياه أكثر ندرة، وأسعار الغذاء أكثر ارتباطاً بالطاقة والنقل والتجارة الدولية.

وفي بلاد الشام، تتقاطع هذه العوامل بصورة واضحة. فالأردن يعاني من واحدة من أشد حالات ندرة المياه عالمياً، والعراق يواجه ضغوطاً متزايدة على نهري دجلة والفرات، بينما يتعرض القطاع الزراعي في لبنان وفلسطين وسوريا لضغوط متداخلة تشمل تغير المناخ، وتراجع الاستثمارات، والأزمات الاقتصادية والسياسية²⁶.

ولهذا، لم يعد السؤال فقط: هل تستطيع بلاد الشام إنتاج ما يكفي من الغذاء؟

بل أصبح: هل تستطيع المنطقة تأمين الغذاء بصورة مستقرة عندما تصبح المياه أقل، والإنتاج الزراعي أكثر تقلباً، وسلاسل الإمداد العالمية أكثر عرضة للصدمات؟ وهنا يتحول الأمن الغذائي من قضية زراعية إلى قضية اقتصادية واستراتيجية.

الأكثر أهمية ليس: كم طناً نستطيع أن ننتج؟ بل: كم طناً نستطيع أن ننتج لكل متر مكعب من المياه؟

العراق: عندما يتحول الماء إلى أزمة إنتاج

إذا كان الأردن يواجه ندرة مزمدة في المياه، فإن العراق يقدم نموذجًا مختلفًا: اقتصاد زراعي يتأثر مباشرة بتراجع الموارد المائية في نهري دجلة والفرات.

وتُظهر بيانات FAO الحديثة أن إنتاج القمح العراقي في عام 2025 بلغ نحو 4,4 ملايين طن، أي أقل بنحو 4% من متوسط السنوات الأخيرة، بعدما أدت الظروف الجافة بين أكتوبر/تشرين الأول 2024 وفبراير/شباط 2025 إلى إضعاف نمو المحاصيل في بدايات الموسم. وفي الوقت نفسه، قُدرت احتياجات العراق من واردات القمح في موسم 2025/2026 بنحو 2.4 مليون طن، أي أعلى بنحو 8% من متوسط السنوات الخمس السابقة.²⁹

هذه الأرقام توضح كيف يمكن أن يتحول تغير المناخ من مشكلة بيئية إلى مشكلة تجارية. فعندما يتراجع الإنتاج المحلي، يرتفع الاعتماد على الخارج. وعندما يرتفع الاعتماد على الخارج، تصبح الدولة أكثر تعرضًا لتقلبات الأسعار العالمية، واضطرابات النقل، وتكاليف الطاقة والأسمدة.

ولهذا، فإن الأمن الغذائي العراقي لا يرتبط بقدرة البلاد على زراعة القمح فقط، بل بقدرة على إدارة المياه، وتحسين الإنتاجية، وتأمين المخزون، وتنويع مصادر الاستيراد أيضًا.

سوريا ولبنان وفلسطين: الزراعة تحت ضغط متعدد

تختلف ظروف سوريا ولبنان وفلسطين، لكن القاسم المشترك بينها هو أن الزراعة لم تعد تواجه تحديًا واحدًا.

فالمناخ يتداخل مع الاقتصاد، والمياه مع البنية التحتية، والإنتاج مع الاستقرار السياسي.

في لبنان، على سبيل المثال، أظهر تحليل الأمن الغذائي الصادر عن برنامج الأغذية العالمي ووزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة أن نحو 1,17 مليون شخص، أي 21% من السكان الذين شملهم التحليل، كانوا يواجهون مستويات أزمة أو طوارئ من انعدام الأمن الغذائي بين أبريل/نيسان ويونيو/حزيران 2025. كما توقع التحليل ارتفاع العدد إلى نحو 1,24 مليون

شخص، أو 23% من السكان محل التحليل، بين يوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول³⁰.

واللافت أن التقرير لم يعزو المشكلة إلى عامل واحد؛ بل أشار إلى تداخل الأزمات الاقتصادية، والأضرار التي لحقت بالبنية الزراعية، والنزوح، والتراجع الاقتصادي. وهذا مهم لأنه يوضح أن الأمن الغذائي لا يتدهور بسبب المناخ وحده، بل إن تغير المناخ يصبح أكثر خطورة عندما يصيب اقتصادًا يعاني أصلًا من ضعف الاستثمار أو البنية التحتية أو القدرة على تمويل الإنتاج.

أما فلسطين، فتقدم صورة أكثر حدة لتداخل الصراع مع الغذاء والمياه والإنتاج الزراعي. ففي غزة، أظهرت أحدث بيانات FAO و UNICEF و WFP في يوليو/تموز 2026 أن نحو 1.4 مليون شخص، أي 67% من السكان، يواجهون مستويات أزمة أو أسوأ من انعدام الأمن الغذائي، رغم التحسن النسبي مقارنة بنهاية 2025. كما أشارت الوكالات إلى أن أكثر من 70% من الأراضي الزراعية في غزة لم تكن متاحة للوصول، وأن نحو 3% فقط كانت قابلة للاستخدام في الفترة التي شملها التقييم.³¹

وتوضح هذه الحالة أن الأمن الغذائي يمكن أن ينهار حتى عندما تكون الأرض موجودة؛ لأن الوصول إلى الأرض والمياه والطاقة والمدخلات والأسواق جزء من الأمن الغذائي بقدر الإنتاج نفسه.

المشكلة ليست في الإنتاج وحده

إذا جمعنا هذه الحالات، تظهر صورة أكثر تعقيدًا.

الأمن الغذائي يتكون من حلقات عدة:

المياه ← الأرض ← المدخلات ← الإنتاج ← التخزين ← النقل ← الأسواق ← القدرة الشرائية.

▪ وأي خلل في حلقة واحدة يمكن أن ينتقل إلى باقي السلسلة.

▪ يمكن أن يكون المحصول جيدًا، لكن قد ترتفع تكاليف النقل.

▪ وقد يكون الإنتاج كافيًا، لكن لا توجد بنية تخزين مناسبة.

▪ وقد تتوافر السلع في السوق، لكن ارتفاع الأسعار يجعلها غير متاحة لبعض الأسر.

ولهذا تعتمد منظمة الأغذية والزراعة في مفهومها للأمن الغذائي على أكثر من مسألة توافر الغذاء؛ إذ يرتبط الأمن الغذائي أيضًا بالقدرة على الوصول إليه واستقراره واستدامته.

وفي هذا السياق، تشير FAO إلى أن دول المنطقة بدأت بالفعل في الاستثمار في المخزونات الاستراتيجية، والتخزين، واللوجستيات، وتحديث الموانئ وسلاسل الإمداد، والزراعة الذكية مناخيًا لمواجهة المخاطر المستقبلية. وهذا يعني أن الأمن الغذائي يتحول تدريجيًا إلى إدارة لسلسلة كاملة، وليس مجرد زيادة في المحاصيل³².

هل الاستيراد ضعف أم استراتيجية؟

تواجه بلاد الشام مفارقة أخرى من ناحية، تبدو زيادة الإنتاج المحلي خيارًا جذابًا لتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي. لكن من ناحية أخرى، فإن محاولة إنتاج كل شيء محليًا في مناطق تعاني من شح المياه قد تكون مكلفة اقتصاديًا وبيئيًا. وهنا يجب التمييز بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

فالدولة لا تحتاج بالضرورة إلى إنتاج كل غذائها محليًا حتى تكون آمنة غذائيًا، قد يكون من الأكثر كفاءة اقتصاديًا أن تنتج ما تتمتع فيه بميزة نسبية، وتستورد بعض السلع التي تحتاج إلى كميات ضخمة من المياه، مقابل الاستثمار في قطاعات أكثر كفاءة مائيًا.

لكن الاعتماد المفرط على الاستيراد يحمل مخاطره أيضًا. فإذا كانت الدولة تعتمد على سوق أو ممر تجاري واحد، فإن أي أزمة جيوسياسية أو ارتفاع كبير في الأسعار يمكن أن ينتقل بسرعة إلى السوق المحلية.

لذلك، يبدو أن الحل الأكثر واقعية هو مزيج بين الإنتاج المحلي الذكي، وتنويع الاستيراد، وبناء المخزونات الاستراتيجية.

من الأمن الغذائي إلى "السيادة الغذائية"

هنا يظهر مفهوم جديد أكثر أهمية: السيادة الغذائية.

لا تعني السيادة الغذائية أن تنتج الدولة كل شيء داخل حدودها، بل أن تمتلك القدرة على اتخاذ قراراتها الغذائية دون أن تكون شديدة الحساسية لصدمات خارجية.

وهذا يتطلب³³:

• تنويع مصادر الاستيراد.

- مخزونات استراتيجية كافية.
- موانئ وممرات تجارية فعالة.
- إنتاجًا محليًا في السلع الأساسية حيث يكون ذلك اقتصاديًا ومائيًا ممكنًا.
- بذورًا ومدخلات زراعية موثوقًا بها.
- بنية تخزين وتبريد حديثة.
- تقنيات زراعية أكثر كفاءة.
- سياسات تحمي صغار المزارعين.

وهنا يصبح الأمن الغذائي جزءًا من الأمن الاقتصادي.

فالبلد الذي يستطيع تأمين الغذاء في أوقات الأزمات يمتلك قدرة أكبر على حماية استقراره الاقتصادي والاجتماعي.

الزراعة الذكية: هل يمكن إنتاج المزيد بمياه أقل؟

إذا كانت المياه هي القيد الأكبر، فإن زيادة الإنتاج لا يمكن أن تعتمد على التوسع في الأراضي الزراعية فقط. المستقبل يتجه بصورة أكبر إلى رفع الإنتاجية لكل وحدة من الأرض والمياه.

وهذا يشمل:

- الري بالتنقيط والري الذكي.
 - الزراعة الدقيقة والاستشعار عن بعد.
 - اختيار أصناف أكثر مقاومة للجفاف، وتحسين إدارة التربة.
 - الزراعة المحمية.
 - إعادة استخدام المياه المعالجة.
 - الاعتماد على البيانات في تحديد مواعيد الري والتسميد.
- وتشير FAO إلى أن دول المنطقة تتجه بالفعل إلى توسيع الاستثمارات في كفاءة الري، وإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة، وتحلية المياه، وتحسين الحوكمة المائية، إلى جانب الزراعة الذكية مناخيًا³⁴.

وهذا التحول قد يغير طبيعة القطاع الزراعي نفسه. فالمرزعة المستقبلية لن تكون أرضًا ومياهًا وعمالًا فقط، بل ستكون منظومة بيانات وتقنيات ومراقبة وإدارة للموارد أيضًا.

الغذاء والطاقة والمياه: معادلة واحدة

لكن التحول إلى الزراعة الحديثة يفتح تحديًا آخر. فالتحلية، وضخ المياه، ومعالجة مياه الصرف، والتبريد، والتخزين، والنقل كلها تحتاج إلى الطاقة. ومن ثم، فإن الأمن الغذائي لا يمكن فصله عن أمن الطاقة. وفي الدول التي تعاني من شح المياه والطاقة في الوقت نفسه، تصبح تكلفة الغذاء مرتبطة بثلاثة عناصر:

الماء + الطاقة + التجارة.

وهنا يمكن أن تلعب الطاقة المتجددة دورًا مهمًا، خصوصًا في تشغيل أنظمة الضخ والري والتحلية، إذا أصبحت اقتصادية وقابلة للتوسع. وبذلك، فإن الاستثمار في الطاقة النظيفة لا يصبح سياسة مناخية فقط، بل يمكن أن يتحول إلى سياسة للأمن الغذائي أيضًا.

الخليج وبلاد الشام: من المساعدات إلى الشراكات الغذائية

تفتح هذه التحولات مجالًا مهمًا للتعاون بين الخليج وبلاد الشام.

فدول الخليج تمتلك رأس المال والخبرة في اللوجستيات والتخزين والموانئ والتكنولوجيا الزراعية، بينما تمتلك دول المشرق موارد بشرية وأراضٍ زراعية ومواقع استراتيجية يمكن ربطها بشبكات التجارة الإقليمية. وهنا يمكن أن يتطور مفهوم الأمن الغذائي من نموذج يقوم على شراء الغذاء في الأسواق العالمية إلى نموذج أوسع يقوم على الاستثمار في سلسلة الغذاء نفسها، أي الاستثمار في: الإنتاج، والتخزين، والتبريد، والموانئ، والنقل، والتكنولوجيا الزراعية، والمعرفة.

وهذا النموذج يمنح الاستثمار الخليجي، والإماراتي بصورة خاصة، فرصة للإسهام في بناء شبكات غذائية أكثر مرونة في المنطقة، بدل الاقتصار على الاستيراد النهائي للسلع. ويمكن أن يكون الربط بين الخليج والعراق والأردن وبلاد الشام جزءًا من هذه المعادلة، خصوصًا مع توسع مشاريع النقل واللوجستيات الإقليمية.



فمن يملك القدرة على تأمين الماء والغذاء وسلاسل الإمداد، لا يحمي اقتصاده فقط؛ بل يُعزز قدرته على الصمود والاستقلال في عالم تتزايد فيه صدمات المناخ والأسواق.

بلاد الشام أمام ثلاثة سيناريوهات

يمكن تصور مستقبل الأمن الغذائي في المنطقة عبر ثلاثة مسارات:

1. استمرار النموذج التقليدي: استمرار الاعتماد على الزراعة التقليدية، مع توسع الاعتماد على الاستيراد كلما تراجعت الموارد المائية.

2. الاكتفاء الذاتي المكلف: محاولة زيادة الإنتاج المحلي في أكبر عدد ممكن من السلع، حتى في القطاعات التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه.

3. الأمن الغذائي الذكي: وهو النموذج الأكثر قابلية للاستدامة، إنتاج محلي ذكي في السلع التي تمتلك المنطقة ميزة فيها، مع استيراد منظم ومتنوع، ومخزونات استراتيجية، وتكنولوجيا زراعية، وإدارة أفضل للمياه والطاقة وسلاسل الإمداد.

الخلاصة: الغذاء لم يعد قضية زراعية فقط

تغير المناخ يفرض على بلاد الشام إعادة تعريف مفهوم الأمن الغذائي. فالمشكلة لم تعد في كمية الأراضي الزراعية أو عدد المزارعين فقط، وإنما في المياه، والإنتاجية، والطاقة، والتكنولوجيا، والتخزين، والتجارة، والقدرة الشرائية. وفي منطقة تعاني أصلاً من شح المياه، لن يكون من الواقعي مواجهة المستقبل بمحاولة إنتاج كل شيء محلياً. كما لن يكون من الآمن الاعتماد الكامل على الأسواق الخارجية.

الحل يقع في المنطقة الوسطى: إنتاج أكثر كفاءة، واستيراد أكثر تنوعاً، ومخزونات أكثر ذكاءً، وبنية تحتية أقوى، وتقنيات توفر المياه، وشراكات إقليمية قادرة على حماية تدفقات الغذاء³⁵.

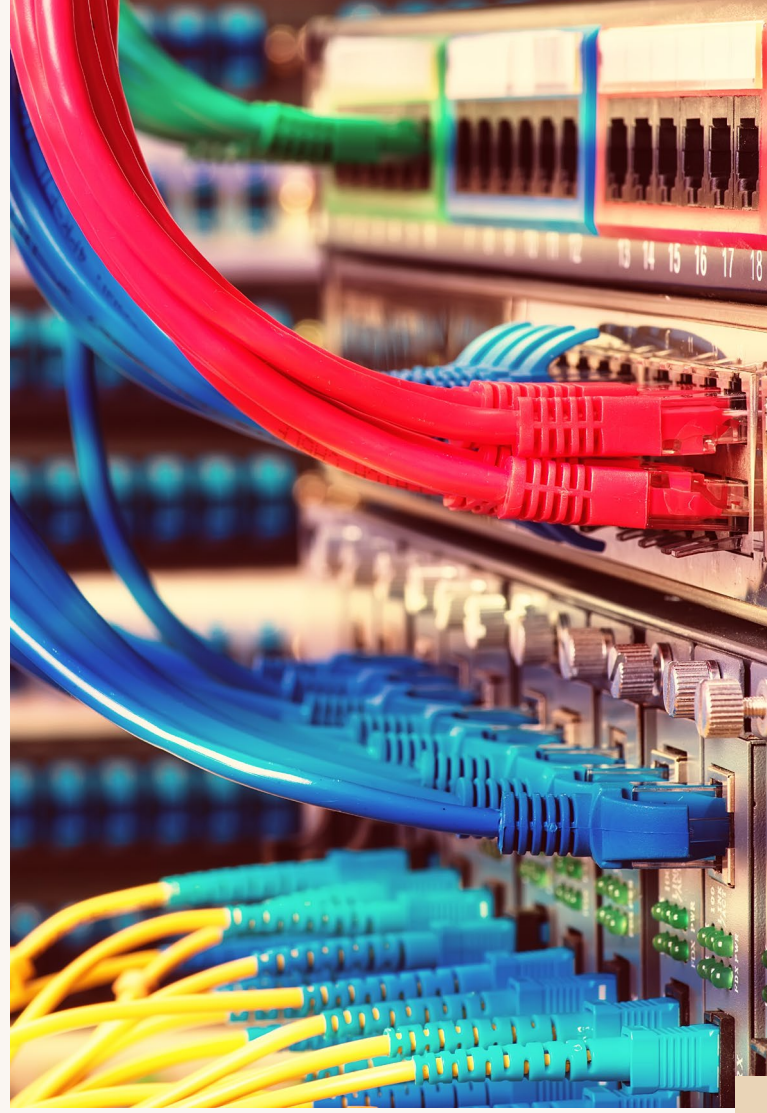
ومن هنا، قد تصبح الزراعة في بلاد الشام خلال العقود المقبلة أقل ارتباطاً بفكرة "الأرض التي تنتج الغذاء"، وأكثر ارتباطاً بفكرة "النظام الذي يؤمن الغذاء".

فالأمن الغذائي في المستقبل لن يقاس بما تنتجه المزرعة فقط، وإنما بقدرة الدولة والمنطقة على حماية الغذاء من الصدمات التي تبدأ أحياناً بعيداً عن الحقل: في المناخ، أو الطاقة، أو الأسواق، أو الموانئ، أو طرق التجارة. وفي هذا السياق، يصبح الماء مورداً استراتيجياً، والتكنولوجيا أداة إنتاج، واللوجستيات جزءاً من الأمن، والاستثمار في الزراعة استثماراً في الاستقرار.





من يملك البنية التحتية في بلاد الشام؟



لم تعد التكنولوجيا مجرد أدوات يستخدمها الأفراد والشركات، بل أصبحت جزءاً من البنية الأساسية للدولة والاقتصاد. فالمصارف، والطاقة، والمياه، والنقل، والخدمات الحكومية، وسلاسل الإمداد تعتمد بصورة متزايدة على شبكات رقمية مترابطة. ولهذا، فإن السؤال الذي يفرض نفسه على بلاد الشام لم يعد: كم شخصاً يستخدم الإنترنت؟ بل: من يملك البنية التي تجعل هذا الاتصال ممكناً؟ ومن يملك البيانات والحوسبة التي ستحدد شكل الاقتصاد القادم؟

ففي الاقتصاد التقليدي، كانت الموانئ والطرق والطاقة مصادر رئيسية للقوة الاقتصادية. أما في

الاقتصاد الرقمي، فتضاف إليها شبكات الألياف، والكابلات البحرية، ومراكز البيانات، والحوسبة السحابية، والبيانات والأمن السيبراني.

بلاد الشام: اتصال متزايد... لكن البنية ليست متساوية

حققت دول المنطقة تقدماً واضحاً في الوصول إلى الإنترنت. ففي العراق، ارتفعت نسبة مستخدمي الإنترنت من 44.3% عام 2019 إلى 82.9% بنهاية 2024، وفق بيانات وزارة الاتصالات العراقية المستندة إلى الاتحاد الدولي للاتصالات³⁶.

أما الأردن، فقد بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت نحو 96% من السكان في 2024 وفق بيانات البنك الدولي، بينما وصلت نسبة استخدام الإنترنت في لبنان إلى نحو 92% بنهاية 2025 وفق أحدث البيانات المتاحة^{37 38}.

لكن ارتفاع الاستخدام لا يعني بالضرورة امتلاك اقتصاد رقمي متكامل.

فالدولة قد تمتلك ملايين المستخدمين، لكنها تظل معتمدةً على الخارج في تخزين البيانات أو الحوسبة السحابية أو بعض الخدمات التقنية.

وهنا يبدأ السؤال الحقيقي: هل بلاد الشام سوق للتكنولوجيا أم يمكن أن تصبح جزءاً من بنيتها؟

الأردن: العقبة تتحول إلى نقطة رقمية

يقدم الأردن مثلاً موهماً على الانتقال من مرحلة الاستخدام إلى مرحلة بناء البنية التحتية.

ففي أكتوبر 2025 افتتحت مدينة العقبة الرقمية، التي تضم أكبر مركز بيانات في المملكة بمساحة تقارب 17 ألف متر مربع وقدرة تشغيلية تصل إلى 12 ميغاوات، وهو مجهز لاستضافة تقنيات الذكاء الاصطناعي. كما تضم المدينة أول محطة إنزال للكابلات البحرية في الأردن، وثلاثة كابلات بحرية تربط المملكة بالشبكات الدولية³⁹.

وتضم المدينة كذلك مركزاً محلياً لتبادل البيانات وخدمات للحوسبة السحابية والأمن السيبراني، ما يعزز إمكانية تحول العقبة إلى بوابة رقمية تربط الأردن بالأسواق الإقليمية والدولية.

وهنا تصبح الجغرافيا الأردنية مهمة مرة أخرى، لكن بصورة مختلفة: فالعقبة التي كانت بوابة تجارية يمكن أن تصبح أيضاً بوابة للبيانات.

الكابلات البحرية: الطرق التي لا نراها

لا يمكن فهم القوة الرقمية دون فهم الكابلات البحرية.

فوفق الاتحاد الدولي للاتصالات، تنقل الكابلات البحرية أكثر من 99% من حركة البيانات الدولية، ما يجعلها جزءًا أساسيًا من البنية التحتية للاقتصاد العالمي⁴⁰.

وتكتسب منطقة شرق المتوسط أهمية متزايدة في هذا المجال، مع مشروعات كابلات تستهدف ربط أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. وهذا يفتح أمام بلاد الشام فرصة استراتيجية: موقعها الجغرافي لا يمكن أن يكون ممرًا للسلع فقط، بل يمكن أن يصبح ممرًا للبيانات أيضًا.

وهنا تلتقي التكنولوجيا مع السياسة والاقتصاد؛ فكما تؤثر الموانئ والممرات التجارية في النفوذ، يمكن للبنية الرقمية وممرات البيانات أن تؤثر في النفوذ الاقتصادي الجديد.

من يملك البيانات؟

لكن الكابلات تنقل البيانات، ولا تنتجها.

والبيانات أصبحت إحدى أهم أصول الاقتصاد الرقمي: بيانات المستهلكين، والمدفوعات، والصحة، والنقل، والطاقة، والتجارة، والخدمات الحكومية. وترى الأونكتاد أن توسع الاقتصاد الرقمي جعل البيانات عنصرًا أساسيًا في التجارة والابتكار ونماذج الأعمال الجديدة، الأمر الذي يجعل حوكمة البيانات وتخزينها واستخدامها قضية اقتصادية واستراتيجية، وليست تقنية فقط⁴¹.

وهنا تواجه بلاد الشام سؤالًا حساسًا:

إذا كانت بيانات المواطنين والشركات تُخزن أو تُعالج خارج المنطقة، فمن يملك القيمة الاقتصادية الناتجة عنها؟

ولهذا، فإن امتلاك مراكز البيانات والحوسبة المحلية لا يتعلق بسرعة الإنترنت فقط، وإنما يرتبط أيضًا بزيادة قدرة الدول على حماية البيانات وإدارتها وتحويلها إلى قيمة اقتصادية.

الذكاء الاصطناعي: هل نستخدمه أم ننتجه؟

تزداد أهمية هذا السؤال مع توسع الذكاء الاصطناعي. فاليوم تستطيع شركة صغيرة في عَمَّان أو بغداد أو بيروت استخدام نموذج ذكاء اصطناعي عالمي خلال دقائق. لكن استخدام النموذج لا يعني امتلاك التكنولوجيا.

هناك فرق بين:

استخدام نموذج جاهز، وتطوير نموذج، وامتلاك البيانات التي تدربه، وامتلاك الحوسبة التي تشغله. ولهذا أصبحت مراكز البيانات والحوسبة عالية الأداء جزءًا من المنافسة الجديدة. وتشير الأونكتاد إلى أن فجوة الوصول إلى الحوسبة والبيانات والقدرات التقنية يمكن أن تزيد الفجوة بين الدول التي تنتج الذكاء الاصطناعي والدول التي تكتفي باستخدامه⁴². وهنا تحتاج بلاد الشام إلى التفكير في الذكاء الاصطناعي ليس باعتباره تطبيقًا فقط، وإنما باعتباره منظومة بنية تحتية ومواهب وبيانات وحوسبة.

الإمارات: نموذج إقليمي مختلف

تظهر دولة الإمارات هنا نموذجًا قريبًا يمكن لبلاد الشام الاستفادة من تجربته.

فقد وصلت نسبة انتشار الألياف الضوئية إلى المنازل في الإمارات إلى 99.7%، بحسب هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، التي أشارت في أغسطس 2026 إلى تصدر الإمارات عالميًا في هذا المؤشر للسنة العاشرة على التوالي. كما تستهدف استراتيجية الاقتصاد الرقمي رفع إسهام الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي من 9.7% في 2022 إلى 19.4% خلال عشر سنوات⁴³.

وفي الوقت نفسه، تجاوزت تغطية الجيل الخامس 99.5% من المناطق المأهولة، مع أكثر من 23 ألف موقع G5 وفق بيانات منشورة عن البنية الرقمية الإماراتية⁴⁴، والأهم أن الإمارات لا تتوقف عند الاتصال؛ فهي تستثمر في مراكز البيانات والحوسبة والذكاء الاصطناعي، بما يعكس انتقالها من مرحلة "توفير الإنترنت" إلى بناء اقتصاد يعتمد على البنية الرقمية المتقدمة.

وهذا هو الفارق الذي يمكن أن تستفيد منه بلاد الشام: ليس المطلوب أن يكون السكان متصلين فقط، بل أن تصبح المنطقة قادرة على استضافة البيانات ومعالجتها وتطوير الخدمات الرقمية وتصديرها.

أين تقف بلاد الشام؟

يمكن تلخيص المشهد بصورة مبسطة:

الدولة	المؤشر/التطور الأبرز
الأردن	96% تقريبًا استخدام للإنترنت + مركز بيانات 12 ميغاوات + محطة كابلات بحرية
العراق	82.9% استخدام للإنترنت في 2024، مقابل 44.3% في 2019
لبنان	نحو 92% استخدام للإنترنت بنهاية 2025
فلسطين	تطور رقمي قائم رغم القيود الكبيرة على البنية التحتية والاتصال
سوريا	تحديات أكبر في البنية والاستثمار والاتصال نتيجة الظروف الاقتصادية والبنية التحتية
الإمارات	99.7% انتشار للألياف المنزلية، وأكثر من 99.5% تغطية G5 للمناطق المأهولة

الأمن السيبراني: الوجه الآخر للقوة

لكن امتلاك البنية الرقمية يخلق مسؤولية أخرى: حمايتها.

فالمصارف، والمطارات، وشبكات الطاقة والمياه، والمستشفيات، والخدمات الحكومية أصبحت تعتمد على أنظمة رقمية. ومن ثم فإن أي خلل أو هجوم على هذه الأنظمة يمكن أن يتحول من مشكلة تقنية إلى مشكلة اقتصادية وأمنية.

ولهذا، فإن بناء مركز بيانات أو شبكة ألياف دون الاستثمار بالتوازي في الأمن السيبراني وحوكمة البيانات واستمرارية الأعمال يعني بناء بنية رقمية معرضة للخطر. وقد بدأ الأردن بالفعل في هذا الاتجاه؛ إذ اعتمد البنك المركزي الأردني مدينة العقبة الرقمية لاستضافة منصة وطنية لخدمات الأمن السيبراني ومركزًا للتعافي من الكوارث، بما يدعم استمرارية الأنظمة المالية⁴⁵.

الخلاصة:

تدخل بلاد الشام مرحلة جديدة من التحول الرقمي.

فالأردن يطور بوابة رقمية في العقبة، والعراق يوسع قاعدة مستخدمي الإنترنت، ولبنان يمتلك قاعدة بشرية وتقنية مهمة، بينما تحتاج فلسطين وسوريا إلى تجاوز تحديات أكبر في البنية والاتصال والاستثمار.

وفي المقابل، تقدم الإمارات نموذجًا إقليميًا متقدمًا انتقل من توسيع الاتصال إلى بناء منظومة متكاملة من الألياف والجيل الخامس والبيانات والحوسبة والذكاء الاصطناعي.

وهنا تكمن القضية الأساسية:

المنافسة الرقمية القادمة لن تكون على من يستخدم الذكاء الاصطناعي فقط، بل على من يملك البنية التي تشغله.

فمن يملك البيانات، ومراكز البيانات، والكابلات، والحوسبة، والمهارات والأمن السيبراني، يمتلك جزءًا من القوة الاقتصادية الجديدة.

ولذلك، فإن مستقبل بلاد الشام الرقمي قد لا يكون في بناء تطبيق آخر فقط، وإنما في بناء بنية تحتية إقليمية تجعل المنطقة نفسها جزءًا من حركة البيانات العالمية.

ولا تعني هذه الأرقام أن دولة «متقدمة رقميًا» وأخرى «متأخرة» بشكل مطلق؛ فالجاهزية الرقمية تُقاس أيضًا بمراكز البيانات، والحوسبة، والأمن السيبراني، والمهارات، والقدرة على إنتاج التكنولوجيا.

فرصة بلاد الشام: من سوق إلى ممر رقمي

تملك المنطقة فرصة لا ترتبط فقط بحجم أسواقها، بل بموقعها.

فالأردن يمكن أن يستفيد من العقبة مركزًا للربط الرقمي. والعراق يمتلك سوقًا كبيرة وموقعًا يصل الخليج ببلاد الشام وتركيا. ولبنان يمتلك قاعدة بشرية وقطاعًا تقنيًا يمكن البناء عليه. أما الإمارات، فتملك رأس المال والبنية التحتية والخبرة في مراكز البيانات والحوسبة والذكاء الاصطناعي.

إذا جرى الربط بين هذه القدرات، يمكن أن تتشكل شبكة رقمية إقليمية تربط الخليج ببلاد الشام وتركيا وأوروبا. وهنا لا تعود المنطقة مجرد مستهلك للتكنولوجيا، بل يمكن أن تصبح جزءًا من سلسلة إنتاجها ونقلها واستضافتها.

قائمة المراجع

1. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)- Trends in World Military Expenditure, 2025. April 2026.
2. https://www.sipri.org/publications/2026/sipri-fact-sheets/trends-world-military-expenditure-2025?utm_source=chatgpt.com
3. Nations Trade and Development (UNCTAD)- World Investment Report 2026: International Investment in a Turbulent Era. July 2026 - https://unctad.org/publication/world-investment-report-2026-international-investment-turbulent-era?utm_source=chatgpt.com
4. International Telecommunication Union (ITU). State of Digital Development and Trends 2025: Arab States
5. World Economic Forum (WEF)- The Global Risks Report 2026. January 2026- https://reports.weforum.org/docs/WEF_Global_Risks_Report_2026.pdf?utm_source=chatgpt.com
6. new-us-900-million-world-/05/06/World Bank- https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2026/bank-financing-to-improve-iraq-s-road-connectivity-and-support-job-creation?utm_source=chatgpt.com
7. (معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام – SIPRI, 2025)
8. Fortune. - Fortune Global 500 – 2025- https://fortune.com/ranking/global500/?utm_source=chatgpt.com
9. World Economic Forum. (2025). The Future of Jobs Report 2025. World Economic Forum, Geneva
10. https://www.weforum.org/publications/the-future-of-jobs-report-2025/digest.com?utm_source=chatgpt.com
11. International Labour Organization & United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. (2026). Artificial Intelligence and Employment Futures for the Arab Region. 21 May 2026
12. https://www.ilo.org/publications/artificial-intelligence-and-employment-futures-arab-region?utm_source=chatgpt.com
13. International Labour Organization. (2026). Supporting a more sustainable agricultural workforce in Lebanon. 5 February 2026
14. International Labour Organization. (2025). Extending social security to casual workers in the construction sector in Federal Iraq and the Kurdistan Region of Iraq. 8 September 2025
15. International Labour Organization. (2025). Towards extending social security among informal workers in Federal Iraq: A focus on agricultural, construction and manufacturing sectors. 14 August 2025
16. International Labour Organization. (2025). Creating opportunities and promoting decent work for all in Jordan. 17 September 2025
17. International Labour Organization. (2026). Narrative recap of the development cooperation implementation of the ILO programme in Jordan. 31 July 2026
18. https://www.ilo.org/resource/article/supporting-more-sustainable-agricultural-workforce-lebanon?utm_source=chatgpt.com
19. https://www.ilo.org/publications/towards-extending-social-security-among-informal-workers-federal-iraq-focus?utm_source=chatgpt.com
20. https://www.weforum.org/publications/the-future-of-jobs-report-2025/digest.com?utm_source=chatgpt.com
21. https://www.ilo.org/resource/article/supporting-more-sustainable-agricultural-workforce-lebanon?utm_source=chatgpt.com
22. https://www.ilo.org/publications/extending-social-security-casual-workers-construction-sector-federal-iraq?utm_source=chatgpt.com

23. https://www.ilo.org/publications/towards-extending-social-security-among-informal-workers-federal-iraq-focus?utm_source=chatgpt.com
24. Palestinian Central Bureau of Statistics. (2026). On the occasion of the International Workers' Day, 2026: The current status of the Palestinian labour force in 2025. 30 April 2026
25. International Labour Organization. (2026). Narrative recap of the development cooperation implementation of the ILO programme in Jordan. 31 July 2026
26. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Addressing Climate Change in Agrifood Systems – Near East and North Africa
27. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Addressing Climate Change in Agrifood Systems – Near East and North Africa. https://www.fao.org/neareast/main-topics/action-areas/addressing-climate-change-in-agrifood-systems/addressing-climate-change-in-agrifood-systems/en?utm_source=chatgpt.com
28. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). FAO Bulletin Highlights Stabilizing Food Markets and Rising Drought Risks across Near East and North Africa. 2026
29. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). GIEWS Country Brief – Iraq. Reference Date: 25 March 2026. - https://cb.apps.fao.org/country.jsp?code=IRQ&utm_source=chatgpt.com
30. World Food Programme (WFP), FAO & Ministry of Agriculture of Lebanon. Lebanon: Integrated Food Security Phase Classification Analysis. 2025–2026- https://www.wfp.org/news/food-insecurity-lebanon-remains-fragile-despite-signs-easing-country-enters-new-year-new?utm_source=chatgpt.com
31. World Bank. Jordan Country Climate and Development Report.- https://www.worldbank.org/en/country/jordan/publication/jordan-country-climate-and-development-report?utm_source=chatgpt.com
32. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), UNICEF & World Food Programme (WFP). Food Security and Child Nutrition Crises Persist in Gaza Despite Fragile Gains. 2026
33. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). 38th Session of the FAO Regional Conference for the Near East (NERC38). 2026
34. https://www.fao.org/neareast/about/nerc/nerc38/the-strategic-ministerial/en?utm_source=chatgpt.com
35. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). 38th Session of the FAO Regional Conference for the Near East (NERC38). 2026
36. وزارة الاتصالات العراقية / وكالة الأنباء العراقية، بيانات استخدام الإنترنت في العراق لعام 2024.
37. World Bank, World Development Indicators
38. InfoPro / DataReportal, Digital 2026: Lebanon
39. الديوان الملكي الهاشمي، «ولي العهد يفتتح مدينة العقبة الرقمية»، 21 أكتوبر 2025. تتضمن بيانات مساحة مركز البيانات (17 ألف م²)، والقدرة التشغيلية (12 ميغابايت)، والكابلات البحرية.
40. (International Telecommunication Union (ITU)
41. UN Trade and Development (UNCTAD), Data for Development
42. UN Trade and Development (UNCTAD), Technology and Innovation Report 2025: Inclusive Artificial Intelligence for Development
43. Telecommunications and Digital Government Regulatory Authority (UAE), بيانات البنية الرقمية والاقتصاد الرقمي، أغسطس 2026.
44. Telecommunications and Digital Government Regulatory Authority / Opensignal، بيانات تغطية G5 في الإمارات.
45. البنك المركزي الأردني، اعتماد مدينة العقبة الرقمية لاستضافة منصة الأمن السيبراني ومركز التعافي من الكوارث.

انضم إلينا
JOIN US



By



TRENDS GROUP
مجموعة تريندز